

قياس وتحليل صدمة المديونية الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2017) باستخدام إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

Measuring and analyzing of external Debt shock and its impact on some macroeconomic variables in Iraq for the period (1990-2017) using Vector Auto Regression Model (VAR)

أ.د. ناظم عبد الله المحمدي      أ. علي نبع صايل الصبيحي      مصطفى إسماعيل جاسم العيثاوي  
جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد

[nadhemabid@yahoo.com](mailto:nadhemabid@yahoo.com)

تاريخ استلام البحث 2020/ 4/ 2      تاريخ قبول النشر 2020/ 6 /18      تاريخ النشر 2020/12 / 9

### المستخلص:

يقدم هذا البحث معالجات عملية وواقعية لأثر صدمة المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد الواسع، والانفاق العام) في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2017) نتيجة للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والتي سببها تشوه هيكل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية غير المستقرة وضعف الخيارات الدخلية التي تجعل من الانفاق العام متغير مقيد بمصادر محدودة وبالتالي يعتمد بشكل كبير على الاقتراض من الخارج، فضلاً عن تأثر متغير عرض النقد الواسع من جانب الاحتياطات الأجنبية التي يساهم الدين الخارجي في جزء كبير منها.

أظهرت نتائج الجانب التحليلي أن صدمة المديونية الخارجية من أهم الصدمات تأثيراً بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وإن هذه المتغيرات تتأثر سلبياً وإيجابياً بصدمة المديونية الخارجية، وإن متغير الناتج المحلي الإجمالي يساير الدورات الاقتصادية على طول مدة الدراسة فيما إنفرد متغيري السياسة الاقتصادية (الانفاق العام، وعرض النقد الواسع) بمسارين أحدهما لا يساير الدورات الاقتصادية تحديداً للمدة (1990-2002) والآخر يساير الدورات الاقتصادية للمدة (2003-2017).

فيما أظهرت نتائج الجانب القياسي أن دوال استجابة النبضة لأنموذج صدمة المديونية الخارجية تقضي الى ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد يعكس استجابة سلبية ينجم عنها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي واستجابة إيجابية يرتفع على أثرها عرض النقد الواسع نتيجة للسياسة التوسعية المعاكسة واستجابة سلبية ينخفض على أثرها الانفاق العام.  
الكلمات المفتاحية للبحث: الصدمات الخارجية، المديونية الخارجية، إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، السيناريوهات.

### Abstract

This research provides practical and realistic treatments to treat the shock of external debt and its impact on some of the macroeconomic variables represented by (Gross Domestic Product, Wide Money Supply, and Public Expenditure) in the Iraqi economy for the period (1990-2017) the research has objectively discussed the structural imbalances in the Iraqi economy that were caused by the distortion of the output structure gross domestic product that relies heavily on unstable oil revenues and weak exotic options that make public expenditure a variable bound by limited sources and therefore heavily dependent on borrowing from abroad, In addition to the influence of the wide money supply variable on the part of foreign reserves, of which the external debt contributes in a large part.

The results of the analytical side confirmed that the external debt shock is one of the most important shocks influenced by the macroeconomic variables and that these variables are negatively and positively affected by the shock of the external debt, And that the GDP variable goes along with the economic cycles along the length of the study while the two economic policy variables are unique (Public Expenditure and Wide Money Supply) with two tracks, One of them does not match the economic courses specifically for the period (1990-2002) and the other tracks the economic courses for the period (2003-2017).

While the results of the Econometric side showed that the pulse response functions of the external debt shock model lead to the occurrence of a shock by one standard deviation that reflects a negative response that results in a decrease in the Gross Domestic Product and a positive response that raises the Wide Money Supply as a result of the expansionary policy and a negative response that reduces the impact of Public Expenditure.

**Key words:** External Shocks, External Debt, Vector Auto Regression Model (VAR), Scenarios.

## المقدمة:

أن الاحداث التي شهدها العقدين السابقين من القرن الماضي والتي نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول انعكست بوضوح على الكثير من بلدان العالم ولاسيما النامية منها، وأن إحدى نتائج هذه الاحداث مشكلة المديونية الخارجية التي بدأت تتفاقم بتفاقم الاحداث والتغيرات التي تحدث في العالم. وكان للاقتصاد العراقي نصيب من هذه المشكلة وأن الاهتمام الحقيقي في هذه الظاهرة بدأ بعد عام (2003) نظراً للمطالبات الرسمية للدول الدائنة للعراق بتسديد ديونها وتعويضات حرب الخليج. ان تعرض العراق للعديد من الصدمات الخارجية والتي تعد صدمة المديونية الخارجية احداها أدى الى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن استمرار العجز في الموازنة العامة لعدة سنوات لينتج عنه زيادة الاقتراض من الخارج وأثر بشكل لافت على هيكل الاقتصاد العراقي. أن استمرار هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاقتصاد العراقي بصفته اقتصاد أحادي الجانب والذي يعكس ضعف هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق تجاه الدين الخارجي نتيجة لضعف إمكانية الجهاز الإنتاجي في استثمار الأموال المتحصلة من الدين الخارجي، بالإضافة الى الارتباط الكبير بين السياسة المالية المتمثلة بـ (الانفاق العام) والدين الخارجي نتيجة لعدم تنوع مصادر الدخل التي يعتمد عليها الانفاق العام في عملياته الانفاقية، فضلاً عن حساسية السياسة النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد الواسع) تجاه الدين الخارجي الذي يؤثر بعمليات العرض والطلب من خلال الموجودات الأجنبية تجعل من قياس وتحليل أثر صدمات المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد الواسع والانفاق العام أمراً مهماً للكشف عن أثارها المباشرة وغير المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ذاتها وتحديد السبل والوسائل التي يمكن استخدامها لمعالجة هذه الصدمة أو التقليل من أثارها، ومن هذا المنطلق ومن أجل الإسهام في هذا المجال تم اختيار موضوع البحث.

## مشكلة البحث:

ارتكزت مشكلة البحث على ظاهرة يعاني منها الاقتصاد العراقي تمثلت بالديون الخارجية والتي مرت بعدة مراحل تضمنت صدمات إيجابية تمثلت بإعفاءات و سداد للديون، و صدمات سلبية تمثلت بزيادة الفوائد المترتبة على خدمة الدين شكلت بمجمها صدمات خارجية ألقت بضلالها على عدم الاستقرار والتوازن في العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ (الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد الواسع، الانفاق العام) مما أثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلاد. وعليه فان قياس وتحليل أثر صدمة المديونية الخارجية في الاقتصاد العراقي يساهم في رسم سياسة اقتصادية اصلاحية من شأنها تصحيح

الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالمنغيرات الاقتصادية، وبالتالي اتخاذ التدابير الوقائية لامتناس واستيعاب هذه الصدمات والتخفيف من اثارها.

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ان صدمة المديونية الخارجية تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر ويترتب عليها آثاراً موجبةً أو سالبةً تتعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتتفاوت نسبتها بحسب درجة استجابة تلك المتغيرات للصدمات الخارجية، ودرجة الاستجابة هذه سيتم تحديدها خلال البحث مما تسمح لصناع القرار إمكانية اتخاذ سياسات وقائية يمكن ان تقلل من هذه الصدمات على اقل تقدير. ومما يسوغ أهمية البحث ويدل على مدى أهميته تناوله أحد الموضوعات الهامة المؤثرة في النشاط الاقتصادي والتي تستحوذ على اهتمام الباحثين والمخططين ومتخذي القرار نظراً لارتباطها بعدة قضايا اقتصادية، اجتماعية، وسياسية داخل المجتمع والاقتصاد العراقي.

### هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

1. قياس وتحليل صدمة المديونية الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2017)، فضلاً عن تحليل دوال إستجابة النبضة ومركبات التباين لمتغيرات البحث.
2. تحديد السبل والوسائل التي يمكن استخدامها لمعالجة صدمة المديونية الخارجية أو التقليل من أثارها وذلك من خلال:
  - أ. تشخيص السيناريو الأساسي المحتمل حدوثه في حال استمرار السياسة الاقتصادية في العراق على ما هي عليه.
  - ب. وضع سيناريوهات للصدمات وتشخيص أثارها المحتملة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.
  - ج. رسم السيناريوهات البديلة التي يمكن من خلالها امتصاص الصدمات أو التقليل من أثارها.

### فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. تعكس صدمة المديونية الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي آثاراً سلبية وإيجابية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة ب (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، عرض النقد الواسع، الانفاق العام) وبنسب مختلفة.
2. أن التقلبات الحاصلة في المديونية الخارجية تعتبر من المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية المؤثرة في الاقتصاد العراقي.
3. ان صدمة المديونية الخارجية تؤثر على السياسة النقدية بشكل أكبر من السياسة المالية.

### منهجية البحث:

بغية تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته فقد اعتمد البحث على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي) في إطار النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة والمنهج الكمي القياسي القائم على الاقتصاد القياسي لقياس وتحليل صدمة المديونية الخارجية وأثارها المباشرة وغير المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2017) باستخدام النماذج القياسية الحديثة كنموذج متجه الانحدار الذاتي ودوال استجابة النبضة ومكونات التباين فضلاً عن استخدام إنموذج قياسي تنبؤي (السيناريوهات) للتنبؤ بالصدمات الخارجية و اقتراح أهم السيناريوهات البديلة لامتناس اثر الصدمات الخارجية باستخدام برنامج التحليل القياسي الوصفي (Eviews 9).

### حدود البحث:

1. ان حدود البحث المكانية تتمثل بالاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية للبحث تغطي المدة (1990-2017) تمثل مرحلتين هامتين في الاقتصاد العراقي الحديث: المرحلة الاولى للمدة (1990-2003) والتي تأثرت بأهم الصدمات الخارجية (الازمات المالية والاقتصادية) التي شهدتها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالحروب والحصار والعقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التي فرضتها الامم المتحدة على العراق. فيما تمثل المرحلة الثانية ما بعد احداث نيسان (2003) وحتى عام 2017.

### هيكلية البحث:

#### تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة بعد المقدمة وهي:

**المبحث الاول:** تناول الإطار النظري لصدمة المديونية الخارجية واشتمل على مفهومي (المديونية الخارجية، والصدمات الخارجية)

**المبحث الثاني:** تم في هذا المبحث تناول تحليل أثر صدمة المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة ب (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد الواسع، والانفاق العام).

**المبحث الثالث:** خُصص الجزء الاول للتحليل القياسي لصدمة المديونية الخارجية وأثرها في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ودوال استجابة النبضة وتحليل مكونات التباين، وتناول الجزء الثاني اهم السيناريوهات الأساسية وسيناريوهات الصدمات وسيناريوهات الإصلاح المقترحة للنماذج ذاتها لمعالجة أثر صدمة المديونية الخارجية على الاقتصاد العراقي.

واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال الجانبين التحليلي والقياسي.

### المبحث الأول: الإطار النظري لصدمة المديونية الخارجية

#### أولاً: مفهوم المديونية الخارجية

تعد مشكلة تفاقم المديونية الخارجية من أخطر المشاكل وأكثرها تأثيراً على عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ويشير الاقتصاديين ان عدم استخدام الدين الخارجي بالشكل الصحيح والالتزام بإيفاء هذه الديون في المواعيد المحددة هي المشكلة الحقيقية. وفي بعض الدول وصلت تكاليف خدمة الدين الى ما يقارب (125%)، وهذا يعني تفوق تكاليفها على إيراداتها. من ناحية اخرى ان تزايد طموحات الدول غير المتقدمة لزيادة نموها الاقتصادي وتحقيق الرفاهية ونمو الاستثمار كما في الدول الأخرى دفعها الى زيادة الاقتراض الخارجي دون النظر الى عدم قدرة الموارد المحلية على سد أعباء الديون وفوائدها، الامر الذي أدى الى تفاقم هذه المشكلة وتناميها (حداد، 2007: 106). ان ظهور العديد من المؤشرات خلال فترة الثمانينيات أوضحت بروز مشكلة المديونية الخارجية في العراق، لكنها لم تأخذ الصدى الحقيقي حول هذه المشكلة، بينما بدء الاهتمام الحقيقي بعد عام (2003) كون هذا الموضوع يعد من المواضيع الحساسة على المستوى الدولي لمحدودية البيانات التي يمكن التزود بها حول هذه المشكلة بعد ما كانت معلقة على أثر قرار مجلس الامن عام (1990) الذي نص على عدم القيام باي إجراءات مالية مع العراق والكويت من قبل البلدان الأخرى، وأن كان لغرض تسديد الديون المستحقة، مما أدى الى زيادة الديون والفوائد المترتبة عليها بعد عام (1990) (الغريبي والشيخ، 2008: 83). ويعرف الدين الخارجي (DEPT) على انه اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها ومصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية على شكل قروض، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك القروض والفوائد المترتبة عليها خلال مدة زمنية يُتفق عليها مسبقاً عند ابرام عقد القرض (عبد، 2008: 3).

ثانياً: **الصدمات الخارجية:** تعرف على انها: وقائع خارجية يصعب التحكم فيها تؤثر على مستوى الدخل القومي بشكل حاد وغير متوقع. بالإضافة الى ذلك تعد الصدمات الخارجية من الظواهر التي تتعرض لها اغلب دول العالم بسبب طبيعتها المرنة، التي يكون من السهل حصولها احياناً عندما يكون هناك اقتصاد ضعيف لا يمتلك من الأدوات التي تجنبه هذه الصدمات (القلعاوي، 1999: 78). وقد ظهرت في الآونة الأخير العديد من المحاولات الوقائية لتجنب مثل هذه الصدمات او التوصل الى القرارات المناسبة في حالة التعرض لهذه الصدمات. ولأهمية هذه الصدمات وتكرار حدوثها على المستوى العالمي، فقد أصبحت حديث الساعة وتوالت البحوث والدراسات في الكثير من المناسبات لاكتشاف سبب هذه الصدمات، والتوصل الى مفهوم عام يفسر ماهية هذه الظاهرة. بالإضافة الى تحليل النتائج بعد حدوثها. إذ يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تقاريره المختلفة ان الصدمات الخارجية: مقياس لمعرفة قابلية الاقتصاد القومي. إذ يُظهر نقاط الضعف والخلل في الاقتصادات النامية، ويعتبرها أحد المعوقات التي تعطل حركة عجلة التنمية (محمد، 2014: 307). فيما يعرف وزير الخزانة الأمريكي الأسبق (4: Geithner, 2003)، الصدمات الخارجية: بأنها حدث خارج عن السيطرة من قبل السلطات الحكومية، وغير متوقع حصوله، ويؤثر سلباً على الاقتصاد. ومن الممكن ان تتأتى الصدمات من صناديق التبادل التجاري أو من الكوارث البيئية. وعليه فإن الصدمات الخارجية هي: أحد انواع الصدمات الاقتصادية التي تظهر ملامحها على الاقتصاد القومي، نتيجة التغيرات التي يكون مصدرها من الخارج غالباً واحياناً يكون مصدرها داخلياً ويكون خارج نطاق الهيكل الاقتصادي كما هو الحال عندما يتم اكتشاف مورد جديد، ينجم عنه تأثير مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ك (التضخم، والناجح المحلي الإجمالي)، مما يخلق جو اقتصادي مُربك تسوده حالة من عدم الانتظام والعشوائية، تنتج عنها تشوهات في مفاصل اقتصاد الدولة. كون مصدر هذه الصدمات اقتصادي أو غير اقتصادي احياناً. وتتباين اشكالها بين العفوية الغير مفتعلة "الطبيعية"، وبين المقصودة أو المفتعلة

### المبحث الثاني: أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (1990-2017)

#### - المرحلة الأولى للمدة (1990-2002):

عانى العراق من مشكلة المديونية الخارجية خلال هذه المدة وتعرض على أثرها لعدة صدمات كان أولها عام (1991) التي تعد صدمة مناوئة ارتفعت على أثرها المديونية الخارجية الى (464110) مليون دينار بعد ما كانت (91384) مليون دينار عام (1990) لترتفع نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (1.64%) لعام (1991) بعد ان كانت منخفضة (0.11%) عام (1990)، وارتفع معدل التغير السنوي للنفقات العامة الى (23.40%) ولعرض النقد الواسع الى (41.72%) في عام (1991) بسبب توجه الحكومة الى سياسات مالية توسعية من خلال اصدار عملة محلية لتمويل النفقات عبر زيادة الائتمان من الأجهزة المصرفية لتمويل العجز في الموازنة العامة. ويعزى سبب هذه الصدمة الى العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق وتوقف الصادرات النفطية بعد حرب الخليج. شهدت السنوات اللاحقة تطور في المديونية الخارجية قابلها انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مع ارتفاع معدلات التغير السنوية للنفقات العامة وعرض النقد الواسع حتى عام (1997) الذي شهد صدمة مؤاتيه في المديونية الخارجية لينخفض معدل التغير السنوي الى (35.78%) بعد ان كان (301.61%) في عام (1995)، وانخفضت على أثرها نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (155.42%) عام (1997) بعد ان كانت (1387.73%) عام (1996) كأعلى نسبة خلال مدة البحث. واختلف الامر في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

ليرتفع معدل تغيره السنوي الى (1112.38%) عام (1997) ليمثل اعلى معدل تغير سنوي خلال مدة البحث وسبب هذا الارتفاع يرجع الى ابرام مذكرة التفاهم التي أعطت الضوء الأخضر للصادرات النفطية العراقية، بالإضافة الى تحسن أسعار النفط، وزيادة رصيد الموجودات الأجنبية، وانخفض معدل تغير النفقات العامة الى (11.66%) ومعدل تغير عرض النقد الواسع الى (13.72%) للعام ذاته نتيجة لاتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية لتقليص معدلات التضخم المرتفعة التي سببها التوسع في اصدار العملة المحلية دون غطاء. استمرت معدلات نمو المديونية الخارجية بالانخفاض المتذبذب للمدة (1998-2002) لتتراوح بين (31.47% و 9.57%) على التوالي بينما ارتفعت نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين (137.07% و 201.85%) لأعوام ذاتها. وتذبذبت معدلات التغير السنوية لكل من النفقات العامة وعرض النقد الواسع بين ارتفاع وانخفاض. ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) ان معدل النمو المركب للمديونية الخارجية بلغ (90.72%) والذي يعكس معدل مرتفع للدين الخارجي بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وتوقف تسديد الديون لسنوات عديدة والذي فاقم هذه المشكلة وأدى الى مضاعفة الفوائد المستحقة على الدين الخارجي. وان معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي بلغ (2.43%) يفسر تحول جزء كبير من الناتج لسد فوائد الدين الخارجي الامر الذي حال دون نمو هذا الناتج، بينما أصبح معدل النمو المركب للنفقات العامة (53.97%) ولعرض النقد الواسع (51.62%) والذي يوضح عدم مسايرة الدورة الاقتصادية والاستمرار بالإصدار النقدي الجديد رغم الحصار الذي سبب صدمة مناوئة في الاقتصاد العراقي. والاشكال البيانية (1 و 2) توضح أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعلى النفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (1991-2002).

### الجدول (1)

#### أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنفقات العامة وعرض النقد للمدة (1990-2002)

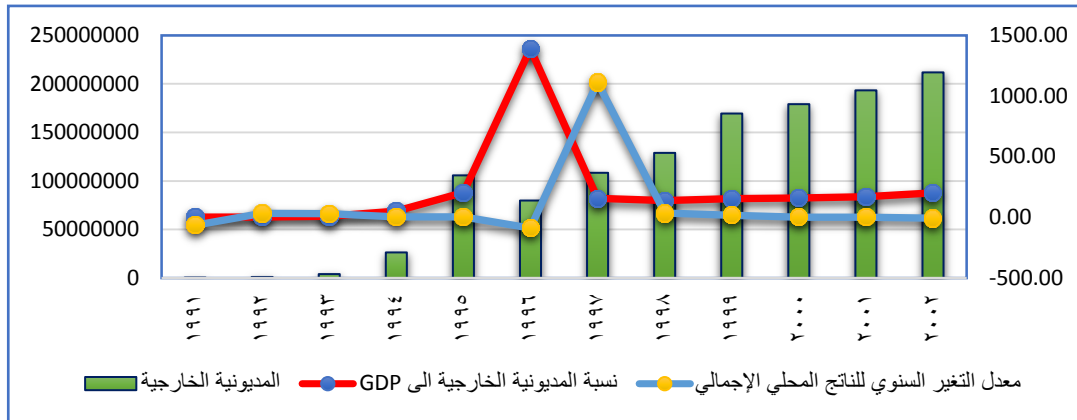
(مليون دينار)

(2007=100)

السنوات	المديونية الخارجية (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) (2)	معدل التغير السنوي (%)	نسبة المديونية الخارجية الى GDP (2/1) (3)	النفقات العامة (4)	معدل التغير السنوي (%)	عرض النقد الواسع (M2) (5)	معدل التغير السنوي (%)
1990	91384	—	78617888.1	—	0.116	14179	—	24869.1	—
1991	464110	407.87	28265405.2	(64.05)	1.642	17497	23.40	35245.2	41.72
1992	1052604	126.80	37477725.8	32.59	2.809	32883	87.94	60371.8	71.29
1993	4005916	280.57	48829665	30.29	8.204	68954	109.69	117157.1	94.06
1994	26318970	557.00	50711820.3	3.85	51.899	199442	189.24	280378.6	139.32
1995	105699708	301.61	51786921.8	2.12	204.105	690784	246.36	778183	177.55
1996	79786980	(24.52)	5749427.4	(88.90)	1387.738	542541	(21.46)	1098083.6	41.11
1997	108337679	35.78	69704838.9	1112.38	155.423	605802	11.66	1248714.6	13.72
1998	128856420	18.94	94001921	34.86	137.078	920501	51.95	1652384	32.33
1999	169404660	31.47	110529589	17.58	153.266	1033552	12.28	1865366.3	12.89
2000	179059610	5.70	112208511.5	1.52	159.578	1498700	45.00	2223519	19.20
2001	193283871	7.94	114128642	1.71	169.356	2069727	38.10	2849598.1	28.16
2002	211776755	9.57	104917973	(8.07)	201.850	2518285	21.67	3672996.8	28.90
معدل النمو المركب %									
					للمدة (2002-1990)	المديونية الخارجية			
						الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			
						النفقات العامة			
						عرض النقد الواسع (M2)			
						90.72		2.43	
						53.97		51.62	

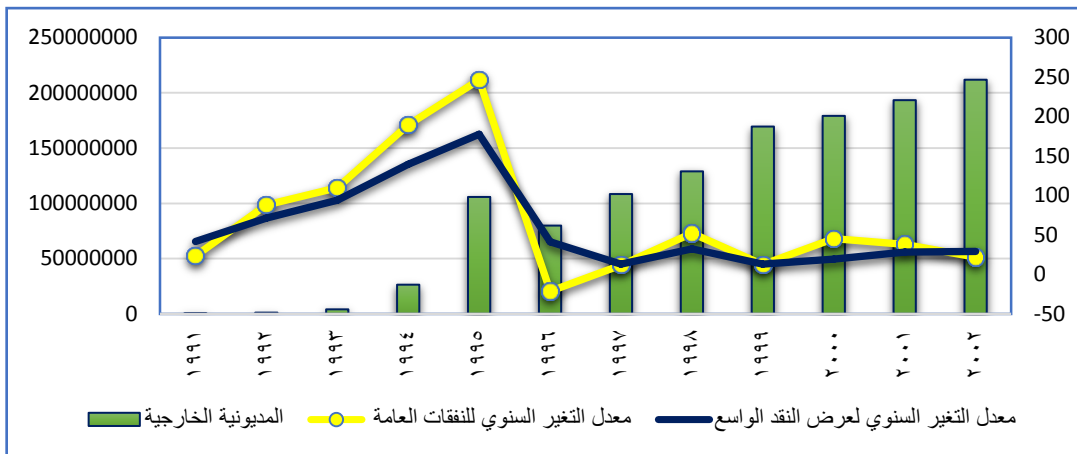
المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المؤشرات السنوية.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.



الشكل (1): أثر صدمة المدىونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2002-1991)

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الجدول (1)



الشكل (2): أثر صدمة المدىونية الخارجية على النفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (2002-1991)

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الجدول (1)

#### المرحلة الثانية للمدة (2003-2017)

يلاحظ خلال هذه المدة انخفاض المدىونية الخارجية بسبب تعرض العراق الى صدمة مؤاتيه خلال الأعوام (2004-2005) انخفض على أثرها معدل التغير السنوي للمدىونية الخارجية من (17.79%) عام (2004) الى (20.39%) عام (2005)، لتتخفف على هذا الأساس نسبة المدىونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (142.99%) عام (2005) بعد ان كانت (182.75%) عام (2004). فيما انخفض معدل التغير السنوي لعرض النقد الواسع الى (76.23%) في عام (2004) بعد ان كان (89.31%) عام (2003) بسبب توجه الجمهور للاحتفاظ بمقدار من العملة والودائع الجارية لدى المصارف التجارية خوفاً من الظروف الأمنية. وارتفع معدل التغير في النفقات العامة الى

(543.04%) ممثلاً أعلى معدل تغير سنوي خلال مدة البحث في عام (2004) بعد ان كان (94.65%) عام (2003) بسبب نمو القطاع الحكومي وزيادة النفقات العامة على أثر ارتفاع الإيرادات النفطية. وسبب هذه الصدمة يرجع الى تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتخلص العراق من القيود التي فرضت عليه من قبل مجلس الامن الدولي، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات النفطية التي تستخدمها الحكومة للإيفاء بالديون الخارجية. وحدث تنذبذ في معدلات التغير السنوية للمديونية الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعرض النقد الواسع والنفقات العامة خلال السنوات اللاحقة حتى عام (2008) الذي عكس صدمة مؤاتيه انخفض على أثرها معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية الى (-17.93%) لتتخفص نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (64.22%)، وأصبح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (119802041) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (7.49%) للعام نفسه، مما أدى الى ارتفاع معدلات التغير السنوي لكل من النفقات العامة الى (71.15%) وعرض النقد الواسع الى (29.54%) في عام (2008)، بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة. ويعزى سبب هذه الصدمة الى اعلان العديد من الدول الدائنة للعراق الأعضاء في نادي باريس وغير الأعضاء مساهمتهم في خفض ديون العراق الخارجية الى ما يقارب (80%) نتيجة للالتزام العراق بشروط اتفاقية التدبير الاحتياطي (عبد اللطيف، 2012: 370). فضلاً عن حدوث الازمة المالية العالمية التي أدت الى ارتفاع أسعار النفط في بدايتها بشكل قياسي. واستمر التذبذب في معدلات التغير السنوية في المديونية الخارجية خلال السنوات اللاحقة والذي قابله تنذبذ في معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعرض النقد والنفقات العامة بين ارتفاع وانخفاض الى عام (2015) والذي حدثت فيه صدمة مناوئة في المديونية الخارجية ارتفع على أثرها معدل التغير السنوي الى (1.81%) بعد ان كان (-7.51%) في عام (2014) لينخفض معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الى (2.61%) لعام (2015). بينما انخفض معدل التغير السنوي لكل من النفقات العامة وعرض النقد الواسع الى (-37.25% و -8.96%) على التوالي للعام ذاته. ويعود السبب في هذه الصدمة الى عدة اسباب منها انخفاض أسعار النفط العالمية الى مستويات متدنية فضلاً عن الحرب مع الإرهاب وتكاليفها الهائلة، يضاف اليها رغبة الجمهور بالاحتفاظ بأرصدة مالية تحوفاً من الوضع الاقتصادي الذي ساد الركود في تلك الفترة (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، 2015: 31).

## الجدول (2)

أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنفقات العامة وعرض النقد للمدة (2017-2003)

(مليون دينار)

(100=2007)

السنوات	المديونية الخارجية (1)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) (2)	معدل التغير السنوي (%)	نسبة المديونية الخارجية الى GDP (2/1) (%) (3)	النفقات العامة (4)	معدل التغير السنوي (%)	عرض النقد الواسع (M2) (5)	معدل التغير السنوي (%)
2003	226266128	6.84	66335848	(36.77)	341.092	4901961	94.65	6953420	89.31
2004	186021778	(17.79)	101788449	53.44	182.753	31521427	543.04	12254000	76.23
2005	148097000	(20.39)	103568449	1.75	142.994	30831142	(2.19)	14683617	19.83
2006	95422175	(35.57)	109368369	5.60	87.248	38806679	25.87	21080249	43.56
2007	93758000	(1.74)	111455813	1.91	84.121	39308348.5	1.29	26956000	27.87
2008	76947489	(17.93)	119802041	7.49	64.229	67277196.6	71.15	34919675	29.54
2009	75989598	(1.24)	124659542	4.05	60.958	55589721.1	(17.37)	45437918	30.12
2010	67632836	(11.00)	132731012	6.47	50.955	70134201.8	26.16	60386086	32.90
2011	73275332	8.34	142696722	7.51	51.350	78757666.3	12.30	72177951	19.53

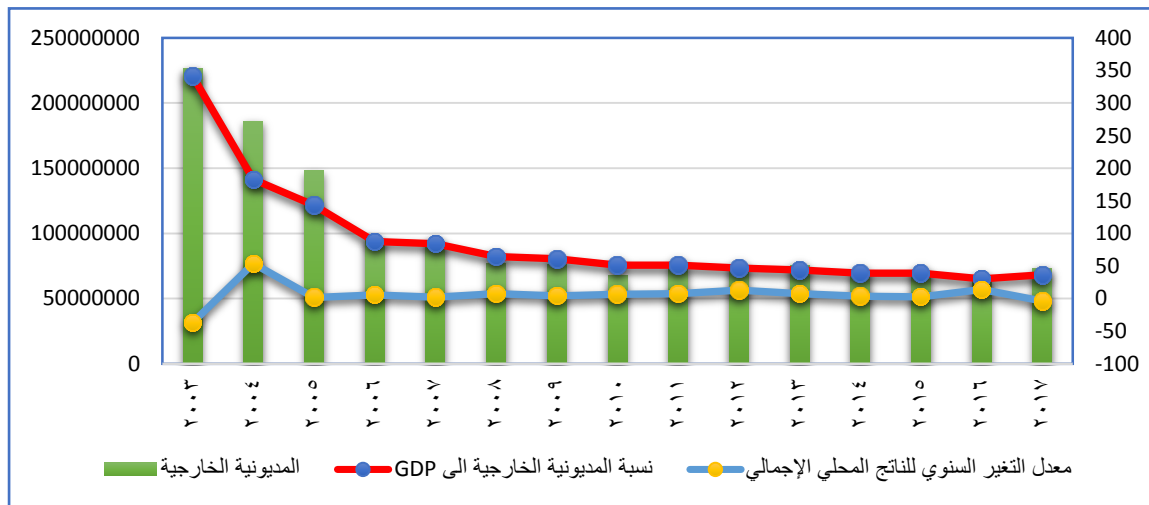


4.56	75466360	33.50	105139575.7	46.697	12.87	161066280	2.64	75213000	2012
16.18	87679504	13.30	119127556.2	43.561	7.58	173273046	0.35	75479712	2013
3.48	90727801	(5.82)	112192125.1	39.012	3.28	178951406.9	(7.51)	69812284	2014
(8.96)	82595493	(37.25)	70397515	38.711	2.61	183616252.1	1.81	71079000	2015
6.62	88067169	(4.73)	67067437	30.135	13.79	208932109.7	(11.42)	62962298	2016
1.56	89441338	12.56	75490115	36.384	(3.77)	201059363.1	16.19	73153440	2017
معدل النمو المركب %									
			للمدة (2017-2003)			المديونية الخارجية			
(7.74)						الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			
8.24						النفقات العامة			
21.56						عرض النقد الواسع (M2)			
20.01									

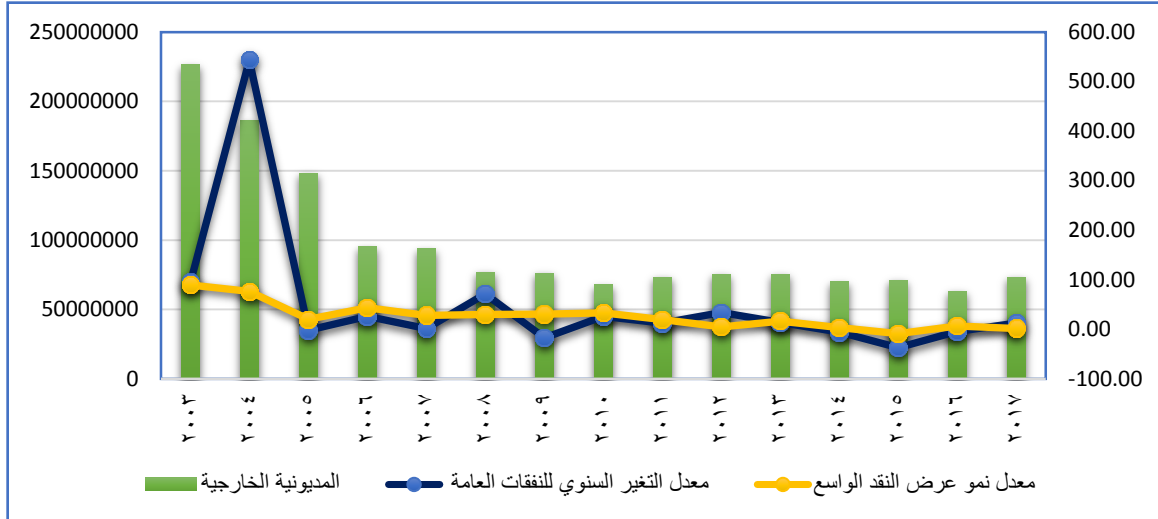
المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المؤشرات السنوية.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

على الرغم من انتهاء العمليات العسكرية وتحسن اسعار النفط العالمية عام (2017) الا ان الاقتصاد العراقي تعرض لصدمة مناوئة في المديونية الخارجية، الامر الذي أدى الى ارتفاع معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية الى (16.19%)، فيما ارتفعت نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (36.38%) لنفس العام، وهذا يعني انخفاض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (-3.77%)، ليرتفع معدل التغير السنوي للنفقات الى (12.56%) وانخفاض معدل التغير السنوي في عرض النقد الواسع الى (1.56%). ويلاحظ من بيانات الجدول (2) ان معدل النمو المركب للمديونية الخارجية انخفض الى (-7.74%) والذي يعكس انخفاض قيمة الدين الخارجي عن المرحلة الأولى نتيجة لتحسن الإيرادات العامة والتزام العراق بسداد فوائد الدين الخارجي بشكل منتظم والتي نجم عنها العديد من الإعفاءات من قبل الدول الدائنة. فيما ارتفع معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (8.24%) ليفسر نمو منخفض يعكس سوء توظيف الإيرادات العامة في تنمية الاقتصاد القومي، ومن جانب اخر انخفض معدل النمو المركب لكل من النفقات العامة وعرض النقد الواسع الى (21.56%) و (20.01%) على التوالي للمدة (2017-2003) ليفسر توجهات السياسة الاقتصادية لتقليل التضخم وتسديد جزء كبير من الديون المستحقة ضمن إطار السياسات المسارية للدورة الاقتصادية. والاشكال البيانية (3 و 4) أدناه توضح أثر صدمات المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعلى النفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (2017-2003).



الشكل (3): أثر صدمة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2017) المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الجدول (2)



الشكل (4): أثر صدمة المديونية الخارجية على النفقات العامة وعرض النقد الواسع للمدة (2003-2017) المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على بيانات الجدول (2)

### المبحث الثالث: التحليل القياسي لصدمة المديونية الخارجية وأثرها في الاقتصاد العراقي

#### أولاً: وصف الأنموذج القياسي المستخدم في البحث

ينطلق وصف الأنموذج القياسي من مضمون رياضي يتم من خلاله إعادة صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث في صورة نماذج قياسية يمكن من خلالها اختبار بيانات المتغيرات المحددة لقياس معاملاتها تمهيداً لتحليلها وتفسيرها وعرضها كمشاكل اقتصادية بإطار قياسي.

#### ثانياً: توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس

يعكس هذا التوصيف المشتق من الوصف العام للأنموذج القياسي المستخدم والذي يوضح العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات بشكل إحصائي وطبيعة المتغيرات المستخدمة في الأنموذج التي أفرزها الجانب التحليلي في المبحث السابق، والتي سيتم اختبارها ضمن سلسلة من الاختبارات الأساسية لمعرفة سكون السلسلة الزمنية وخلو الأنموذج من مشكلة الإنحدار الزائف، فضلاً عن إظهار التأثير الحاصل بين المتغيرات ضمن أنموذج الـ (VAR) تمهيداً لتحليل أثر الصدمات الخارجية المتمثلة بصدمة (الدَّين الخارجي) على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة داخل الأنموذج باستخدام تحليل دوال الاستجابة المحفزة (IRF) وتفسير مكونات التباين خلال حدوث الصدمة من خلال اختبار (VDC) وبناءً على ما تقدم فأن الأنموذج المستخدم يستند في نتائجه على المتغيرات الآتية:

الجدول (3) المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الأنموذج

تصنيف المتغيرات	الرمز المستخدم	المتغيرات
متغير مستقل	DEPT	الدَّين الخارجي
متغيرات تابعة	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
	EXP	الإنفاق العام
	M2	عرض النقد الواسع

بعد تحليل سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث وتحديد درجة تكاملها (1) I كما موضح في الملحق (2) والتي تتيح استخدام نموذج ديناميكي يرصد ويحلل مختلف التفاعلات بين متغيرات النموذج باستخدام منهجية إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس وتحليل أثر صدمة المديونية الخارجية (DEPT) على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي GDP، عرض النقد الواسع M2، والانفاق العام EXPN) باستعمال دوال الاستجابة المحفزة (IRF) ومكونات التباين (VDC) والموضحة بياناتها للمدة (1990-2017) في الملحق (1).

ثالثاً: نتائج تحليل إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ودوال استجابة النبضة ومكونات التباين لصدمة المديونية الخارجية

#### 1. اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج

الجدول (4) اختبار فترات الابطاء المثلى لأنموذج صدمة المديونية الخارجية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-111.859	NA	0.124606	9.268738	9.463759	9.322829
1	2.000289	182.1752	5.07E-05	1.439977	2.415078	1.710428
2	35.26186	42.57482	1.43E-05	0.059051	1.814232	0.545864
3	70.46273	33.79283	4.21e-06*	-1.477018	1.058243	-0.773844*

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

\*: تشير الى عدد فترات الابطاء المثلى وان جميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%)

يلاحظ من خلال الجدول (4) ان فترة الابطاء المثلى هي ثلاث سنوات، ويستند في ذلك على قيم الاختبارات المشار إليها، إذ سجلت اقل القيم عند فترة الابطاء ثلاث سنوات، والتي من خلالها يمكن تقديم أمثل وصف لمختلف التفاعلات بين متغيرات النموذج ليكون بذلك كل متغير من متغيرات النموذج مفسراً بواسطة قيمته المتباطئة لثلاث فترات (3) فضلاً عن التباطؤات الأولى والثانية والثالثة لباقي متغيرات النموذج والحد الثابت.

#### 2. نتائج تقدير وتحليل إنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لأنموذج صدمة المديونية الخارجية:

##### الجدول (5)

نتائج تقدير انموذج الانحدار الذاتي (VAR) لأنموذج صدمة المديونية الخارجية

Sample (adjusted): 1993 2017				
Included observations: 25 after adjustments				
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]				
	LDEPT	LM2	LGDP	LEXP
LDEPT(-1)	1.559548	0.422028	0.53242	0.60209
S.E	0.26621	0.19815	0.35683	0.41227
t	[ 5.85841]	[ 2.12982]	[ 1.49207]	[ 1.46044]
LDEPT(-2)	-1.44873	-0.82733	-1.77813	-2.01611
S.E	0.32016	0.23831	0.42915	0.49582
t	[-4.52502]	[-3.47163]	[-4.14333]	[-4.06620]
LDEPT(-3)	0.614046	0.395256	1.086409	1.309827

<b>S.E</b>	0.16136	0.12011	0.21629	0.24989
<b>t</b>	[ 3.80544]	[ 3.29082]	[ 5.02286]	[ 5.24154]
<b>LM2(-1)</b>	-1.06593	1.084429	-2.12518	1.812632
<b>S.E</b>	0.57576	0.42857	0.77177	0.89166
<b>t</b>	[-1.85135]	[ 2.53035]	[-2.75365]	[ 2.03287]
<b>LM2(-2)</b>	0.526231	-0.97749	0.273046	-3.08289
<b>S.E</b>	0.70595	0.52548	0.94628	1.09328
<b>t</b>	[ 0.74542]	[-1.86020]	[ 0.28855]	[-2.81985]
<b>LM2(-3)</b>	0.443889	0.611219	2.124049	1.952285
<b>S.E</b>	0.64162	0.4776	0.86006	0.99366
<b>t</b>	[ 0.69182]	[ 1.27979]	[ 2.46966]	[ 1.96473]
<b>LGDP(-1)</b>	-0.70048	-0.31957	-1.27211	-0.9789
<b>S.E</b>	0.24309	0.18094	0.32584	0.37646
<b>t</b>	[-2.88158]	[-1.76614]	[-3.90405]	[-2.60024]
<b>LGDP(-2)</b>	0.304407	0.085179	0.262504	0.17223
<b>S.E</b>	0.10465	0.0779	0.14028	0.16207
<b>t</b>	[ 2.90885]	[ 1.09350]	[ 1.87135]	[ 1.06271]
<b>LGDP(-3)</b>	-0.07068	0.093015	-0.03702	0.219682
<b>S.E</b>	0.07139	0.05314	0.09569	0.11055
<b>t</b>	[-0.99004]	[ 1.75048]	[-0.38690]	[ 1.98709]
<b>LEXPN(-1)</b>	0.458781	0.175371	0.917451	0.852242
<b>S.E</b>	0.25529	0.19002	0.3422	0.39536
<b>t</b>	[ 1.79711]	[ 0.92289]	[ 2.68105]	[ 2.15562]
<b>LEXPN(-2)</b>	-0.57693	0.093609	-0.69061	0.048696
<b>S.E</b>	0.19667	0.14639	0.26363	0.30458
<b>t</b>	[-2.93347]	[ 0.63944]	[-2.61964]	[ 0.15988]
<b>LEXPN(-3)</b>	0.156005	-0.07749	-0.29418	-0.5369
<b>S.E</b>	0.18779	0.13978	0.25172	0.29082
<b>t</b>	[ 0.83076]	[-0.55434]	[-1.16870]	[-1.84616]
<b>C</b>	15.00631	4.604537	38.42642	12.37819
<b>S.E</b>	4.18231	3.11311	5.60611	6.47701
<b>t</b>	[ 3.58805]	[ 1.47908]	[ 6.85438]	[ 1.91110]
<b>R-squared</b>	0.973729	0.997703	0.940162	0.992537
<b>Adj. R-squared</b>	0.947458	0.995407	0.880324	0.985074
<b>Sum sq. resids</b>	0.413126	0.228897	0.742292	0.990833
<b>S.E. equation</b>	0.185546	0.138111	0.248712	0.287349
<b>F-statistic</b>	37.06491	434.4139	15.71172	132.9952
<b>Log likelihood</b>	15.81252	23.19352	8.487644	4.877605
<b>Akaike AIC</b>	-0.225	-0.81548	0.360989	0.649792
<b>Schwarz SC</b>	0.408814	-0.18167	0.994804	1.283607
<b>Mean dependent</b>	18.28339	16.08897	18.40262	16.04825
<b>S.D. dependent</b>	0.809465	2.037819	0.718939	2.35201

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

يستدل من الجدول (5) الاتي:

- ان الدين الخارجي في السنة الحالية يتأثر طردياً بالدين الخارجي في فترة الإبطاء (1) و(3) وبالنتائج المحلي الإجمالي في فترة الإبطاء (2)، ويتأثر عكسياً بالدين الخارجي في فترة الإبطاء (2) وبالنتائج المحلي الإجمالي في فترة الإبطاء (1) وبالإنفاق العام في فترة الإبطاء (2). بينما يتأثر عرض النقد الواسع في السنة الحالية طردياً بالدين الخارجي في فترة الإبطاء (1) و(3) ويعرض النقد الواسع في فترة الإبطاء (1) ويتأثر عكسياً بالدين الخارجي في فترة الإبطاء (2). وبالعرض النقد الواسع في فترة الإبطاء (1) وبالنتائج المحلي الإجمالي في فترة الإبطاء (1) وبالإنفاق العام في فترة الإبطاء (2). وهناك تأثيراً طردياً للدين الخارجي ولعرض النقد الواسع في فترة الإبطاء (1) على النتائج المحلي الإجمالي في السنة الحالية. ويتأثر الإنفاق العام في السنة الحالية عكسياً بالدين الخارجي وعرض النقد الواسع في فترة الإبطاء (2) وبالنتائج المحلي الإجمالي في فترة الإبطاء (1) وطردياً بالدين الخارجي في فترة الإبطاء (3) ويعرض النقد الواسع والإنفاق العام في فترة الإبطاء (1) وينسب مختلفة.

- تشير القيم المرتفعة لمعاملات التحديد ( $R^2$ ) لمعادلات النموذج أن المتغيرات التفسيرية توضح جزءاً كبيراً من التغيرات التي تحصل في مختلف المتغيرات الداخلية.

- تشير الإحصائيات المرتفعة لاختبار (F) والتي تفوق القيم الجدولية لها عند مستوى معنوية (5%) الى معنوية انموذج (VAR) المستخدم والتي تؤكد القدرة التفسيرية العالية لمعادلات الإنموذج.

- انخفاض قيم الخطأ المعياري للتقدير لمعادلات الإنموذج (S.E equation)

3. الاختبارات التشخيصية لأنموذج (VAR) المقدر:

أ. اختبار (LM) واختبار معاملات الارتباط الذاتي:

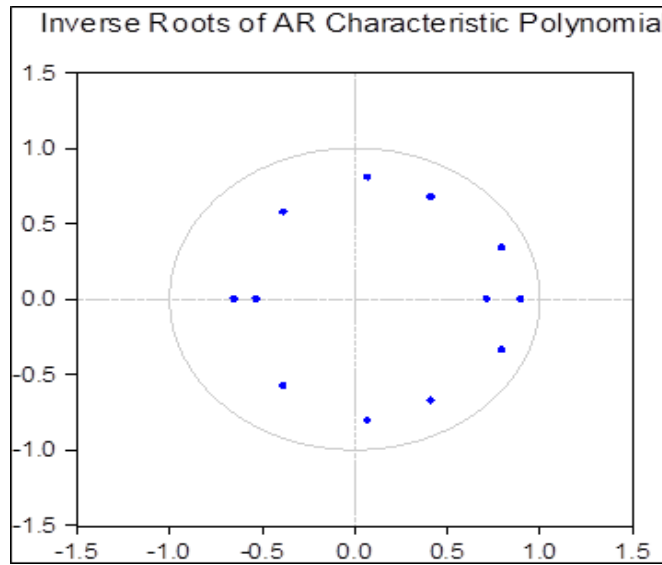
تم اختبار فرضية غياب الارتباط الذاتي للبواقي ( $H_0: \rho = 0$ ) باستخدام احصاءة مضاعف لاجرانج متعدد المتغيرات (multivariate LM test statistic) للارتباط التسلسلي. نتائج هذا الاختبار موضحة في الملحق (2) والتي تثبت ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بسبب المعنوية العالية لاحصاءة الاختبار (LM) والمرافقة لدرجات الإبطاء، إذ ان (Prob > 0.5) تقودنا الى قبول فرضية العدم التي تنص على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي.

والاشكال البيانية لمعاملات دوال الارتباط الذاتي للبواقي في الملحق (3) تدعم قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) إذ ان كل هذه

المعاملات تقع داخل حدود الثقة  $(\pm \frac{2}{\sqrt{n}})$ .

ب. اختبار استقرارية النموذج:

للتأكد من استقرارية انموذج (VAR) لصدمات الدين الخارجي يتم ذلك من خلال اختبار الجذور المعكوسة (Inverse Roots Test) والممثل بالشكل الاتي:



الشكل (5) نتائج اختبار الجذور المعكوسة لأنموذج صدمة المديونية الخارجية

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

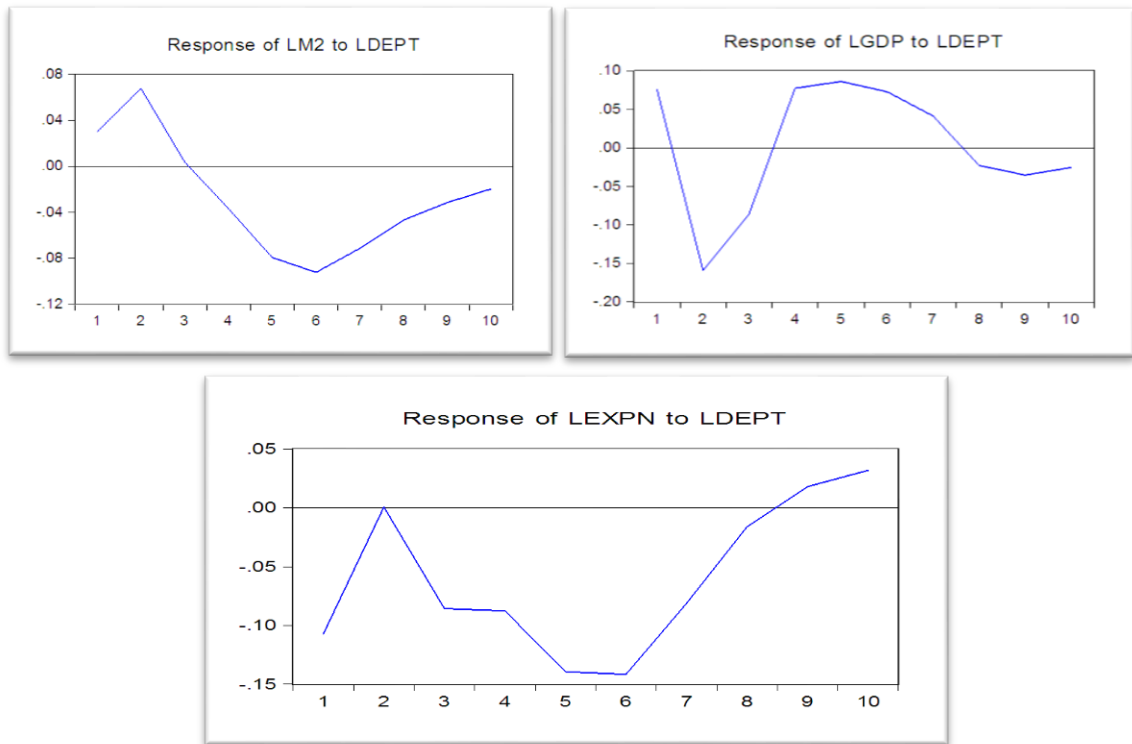
ويلاحظ من الشكل (5) أن جميع النقاط التي تمثل الجذور العكسية (Inverse Roots) تقع ضمن دائرة الوحدة وذات قيمة أصغر من الواحد الصحيح، ويستدل من ذلك ان إنموذج (VAR) المقدر يحقق شرط الاستقرار.

#### 4. تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية (IRF) ومكونات التباين (VDC):

- تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية لإنموذج صدمة المديونية الخارجية:

لغرض معرفة أثر صدمة المديونية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية تم الحصول على النتائج الآتية:

من خلال بيانات الملحق (4) نلاحظ ان استجابة متغير عرض النقد الواسع (LM2) إيجابية خلال السنة الأولى والثانية على أثر حدوث صدمة الدين الخارجي بمقدار انحراف معياري واحد ومن ثم تتحول الاستجابة بشكل سلبي حاد بعد السنة الثانية وصولاً الى السنة السادسة نتيجة للشروط التي يفرضها المقرضين للعراق والتي تعني التزام الحكومة باتخاذ سياسات تقشفية، ثم تعاود الاستجابة الارتفاع وبأثر سلبي بعد السنة السادسة حتى السنة العاشرة. ويشهد متغير الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) استجابة سلبية حادة تمتد من السنة الأولى الى الثانية عند حدوث صدمة الدين الخارجي بمقدار انحراف معياري واحد نتيجة الأثر السلبي الاولي لصدمة أسعار النفط التي نجم عنها ركود في الاقتصاد الكلي وتراجع الناتج النفطي، وتبدأ الاستجابة بالارتفاع بعد السنة الثانية حتى السنة الرابعة نتيجة انتهاء سياسة توسعية في الإنتاج النفطي لزيادة الصادرات النفطية وبالتالي الحصول على المزيد من الإيرادات لتغطية و سداد القروض الخارجية والفوائد المترتبة عليها، ومن ثم يبدأ بالانخفاض التدريجي حتى تكون الاستجابة سالبة خلال السنة الثامنة الى السنة العاشرة. وتعكس صدمة الدين الخارجي بمقدار انحراف معياري واحد أثر يستجيب له متغير الانفاق العام (LEXPN) إيجابياً خلال السنة الأولى والثانية نتيجة لسد عجز الموازنة العامة، ثم تبدأ الاستجابة بالانخفاض الحاد بعد السنة الثانية وصولاً للسنة السادسة بسبب التوجهات الانكماشية لترشيق النفقات الاستهلاكية من اجل الالتزام بشروط المقرضين، وتعاود الاستجابة الارتفاع بعد السنة السادسة حتى السنة العاشرة نتيجة لتعافي أسواق النفط بعد مدة من صدمة أسعار النفط، والشكل (6) يوضح استجابة المتغيرات المدروسة لصدمة الدين الخارجي.



الشكل (6): استجابة متغيرات الانفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي وعرض النقد الواسع لصدمة المديونية الخارجية المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

#### - تحليل نتائج اختبار مكونات التباين (VDC) لإنموذج صدمة المديونية الخارجية:

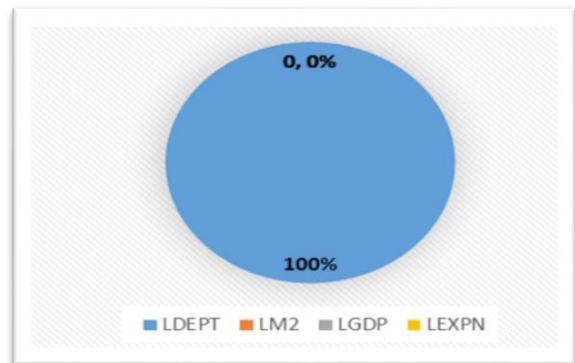
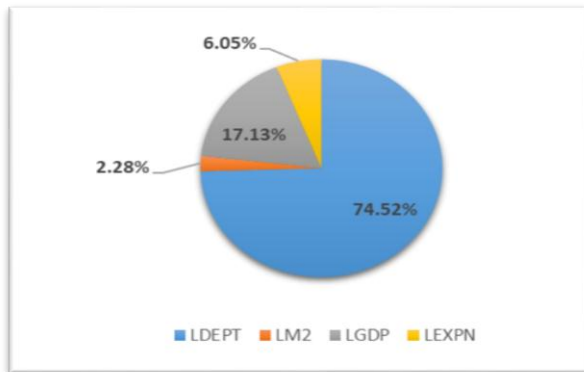
توضح بيانات الجدول (5) نتائج اختبار تحليل مكونات التباين لمتغير الدين الخارجي (LDEPT) الذي يعكس أثر صدمة الدين الخارجي على المتغيرات (LM2, LGDP, LEXPN) ومن خلال الفترة الأولى يمكن ملاحظة ان متغير الدين الخارجي (LDEPT) يفسر (100%) من مكونات التباين على أثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد للمتغير ذاته، فيما يغيب تفسير كل من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، الانفاق العام (LEXPN)، وعرض النقد الواسع (LM2) عند الفترة الأولى بواقع تفسيري (0%) من مكونات التباين، وتحضى الفترة الثانية بارتفاع ملفت لتفسير متغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (17.13%) من مكونات التباين، وارتفاع تفسير كل من الانفاق العام وعرض النقد الواسع الى (6.05%، و2.28%) على التوالي من مكونات التباين خلال الفترة ذاتها. وتشهد الفترة العاشرة انخفاض تفسير متغير الدين الخارجي الى النصف تقريباً، فيما يشهد متغير عرض النقد الواسع ارتفاع كبير ليفسر (31.58%) من مكونات التباين ويخفض تفسير متغير الناتج المحلي الإجمالي الى (10.24%) من مكونات التباين ويستقر تفسير متغير الانفاق العام عند (6.93%) من مكونات التباين. والاشكال (7، 8، و9) توضح تفسير كل متغير من المتغيرات الداخلية عند حدوث صدمة الدين الخارجي. ومن خلال ما تقدم يستنتج ان صدمة الدين الخارجي تؤثر بشكل كبير على متغيرات عرض النقد الواسع ثم الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام وهذا يتناسب وفرضية البحث.

الجدول (5)

نتائج اختبار مكونات التباين (VDC) لأنموذج صدمة الدين الخارجي

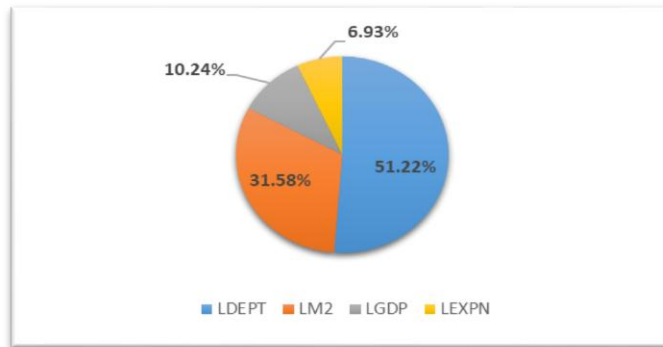
Period	S.E.	LDEPT	LM2	LGDP	LEXP
1	0.185546	100	0	0	0
2	0.280313	74.52564	2.285593	17.13596	6.052811
3	0.312313	73.27641	4.80133	14.9608	6.961456
4	0.343529	63.73372	15.1838	12.37581	8.706664
5	0.380001	53.06926	28.90587	10.56883	7.456038
6	0.394424	50.81412	32.36682	9.890352	6.928704
7	0.404777	51.38505	31.45503	10.31671	6.843206
8	0.413523	51.75431	30.7082	10.53456	7.002934
9	0.418093	51.58012	31.11083	10.32765	6.981396
10	0.419738	51.22881	31.58501	10.2483	6.93788

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)



الشكل (7): تفسير أثر صدمة المديونية الخارجية خلا الفترة الأولى

الشكل (8): تفسير أثر صدمة المديونية الخارجية خلال الفترة الثانية



الشكل (9): تفسير أثر صدمة الدين الخارجي خلال الفترة العاشرة

المصدر: اعداد الباحثون استناداً الى بيانات الجدول (5)

ثانياً: السيناريو الأساسي وسيناريو الصدمة والسيناريوهات الإصلاحية (البديلة) لصدمة المديونية الخارجية

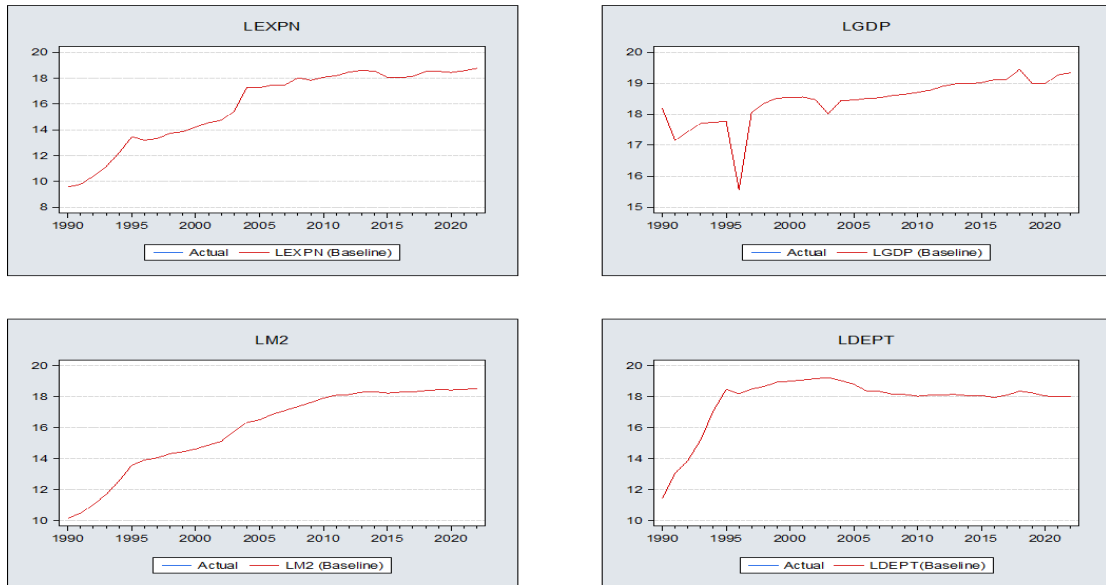
تعتبر هذه النماذج القياسية (السيناريوهات) من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس أثر التغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد دولة ما خلال مدة معينة، إذ تقيس أثر التغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى فيما لو استمرت السياسات الاقتصادية (المالية، والنقدية) على نهجها الحالي دون حدوث أي تغير في هذه السياسات وتطرح الأثر على شكل سيناريو أساسي (Baseline Scenario) يبين أثر هذه المتغيرات دون حدوث صدمات.



ومن خلال ما تقدم وانطلاقاً من فكرة هذا المبحث والتي تعكس أثر صدمة المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي من خلال (سيناريوهات أساسية، سيناريوهات صدمات، وسيناريوهات الإصلاح) نستعرض أثر صدمة المديونية الخارجية للمدة (2018-2022) مع اهم السياسات الإصلاحية المتمثلة بسيناريوهات الإصلاح من خلال الاتي:

## 1. السيناريو الأساسي:

يوضح هذا السيناريو أثر متغير الدين الخارجي على كل من (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، وعرض النقد الواسع) في وضعه الحالي دون حدوث صدمة إذا ما استمرت السياسة الاقتصادية على ما هي عليه. ومن خلال الشكل (10) يتضح أن انخفاض متغير الدين الخارجي يؤدي الى انخفاض متغير الناتج المحلي الإجمالي بداية المدة ثم يرتفع بعدها ويستمر بالارتفاع الى نهاية المدة، فيما يرتفع متغير الانفاق العام بشكل مستمر الى نهاية المدة، ويرتفع متغير عرض النقد الواسع بشكل كبير في المدة ذاتها نتيجة للسياسة الاقتصادية المسابرة لارتفاع الدين الخارجي.

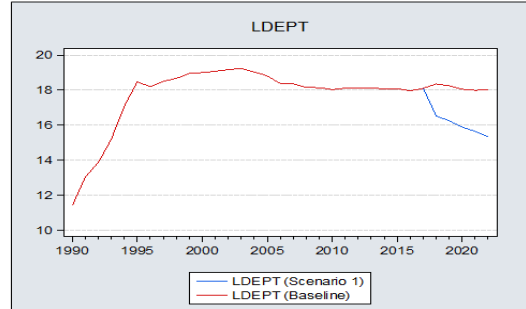
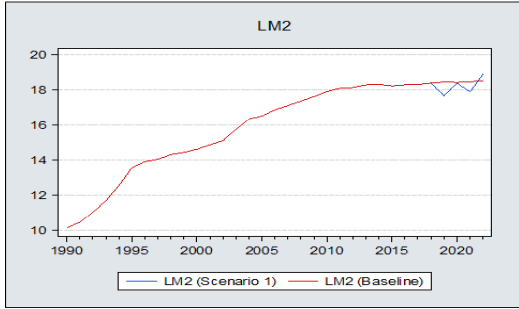
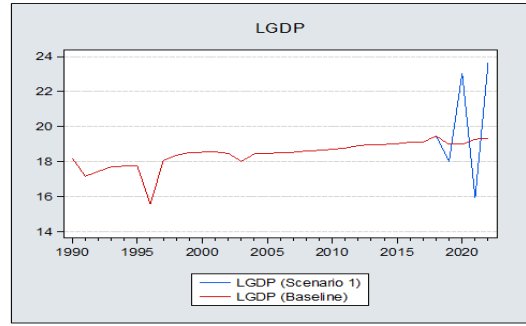
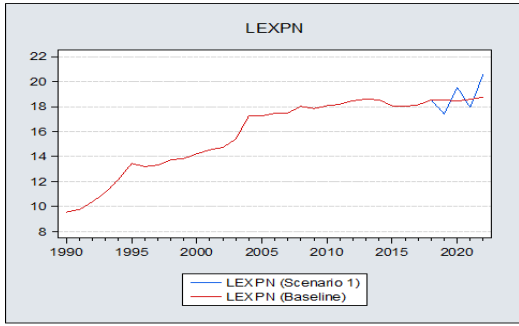


الشكل (10) السيناريو الأساسي لأنموذج الدين الخارجي

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

## 2. سيناريو الصدمة

يفترض هذا السيناريو احداث صدمة إيجابية في متغير الدين الخارجي بنسبة تغير (10%-) عام (2018) ثم تستمر عند اعلى مستوى للصدمة عام (2022) إذا استمرت السياسة الاقتصادية على ما هي عليه. والشكل (11) يوضح ان انخفاض متغير الدين الخارجي على أثر الصدمة المفترضة يؤدي الى تقلبات حادة في الاقتصاد، إذ يلاحظ ان متغير الناتج المحلي الإجمالي سيعاني من تقلبات كبيرة جداً نتيجة لانخفاض الدين الخارجي، كما ان متغير الانفاق العام وعرض النقد الواسع سيعانيان من تقلبات اقل حدة من متغير الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن صدمة الدين الخارجي الإيجابية المفترضة ستؤدي الى حدوث عدم استقرار اقتصادي.

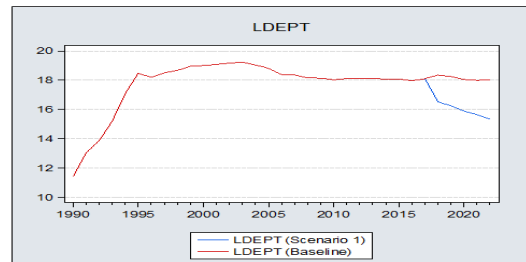
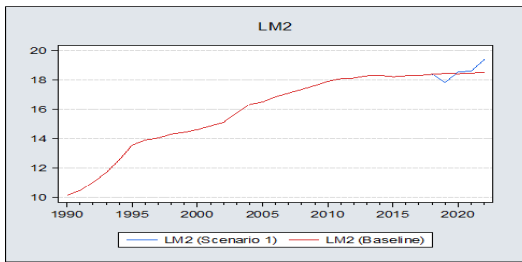
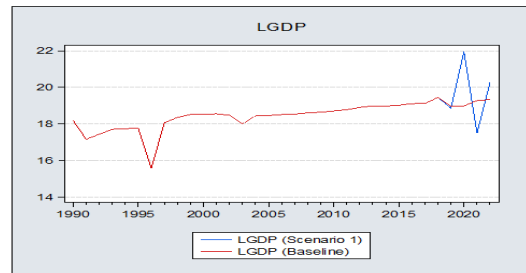
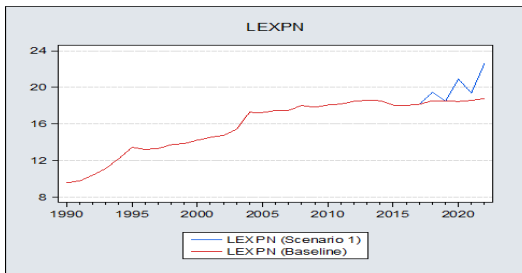


الشكل (11) سيناريو الصدمة لأنموذج الدين الخارجي

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

### 3. سيناريو اصلاح متغير الانفاق العام

يفترض هذا السيناريو احداث صدمة ايجابية في متغير الانفاق العام بنسبة تغير (5%) عام (2018) ثم اتخاذ سياسة ضبط تدريجي تصاعدي للسنوات اللاحقة الى نهاية المدة. والشكل (12) يوضح ان السياسة الإصلاحية المتبعة تعمل على تقليل حدة التقلبات في متغير الناتج المحلي الإجمالي، بينما يستقر متغير عرض النقد الواسع نسبياً في بداية المدة ومن ثم يرتفع في نهاية المدة.

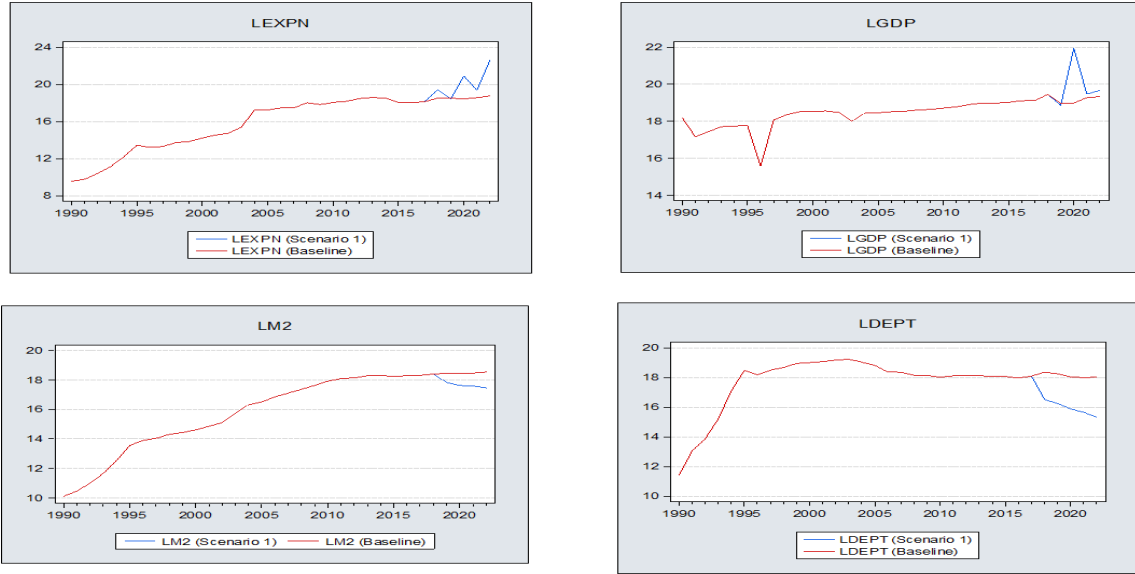


الشكل (12) سيناريو اصلاح متغير الانفاق العام لأنموذج الدين الخارجي

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

#### 4. سيناريو اصلاح متغير عرض النقد الواسع

يفترض هذا السيناريو إحداث صدمة سلبية في متغير عرض النقد الواسع بنسبة تغير (5-%) عام (2020) ثم احداث ضبط تدريجي في عام (2021) ومن ثم إحداث صدمة سلبية أخرى بنسبة تغير (10-%) عام (2022). والشكل (13) يبين أن تناسق هاتين السياستين الاصلاحيتين يعمل على امتصاص أثر صدمة الدين الخارجي في الاقتصاد العراقي ويؤدي الى استقرار نسبي في متغير الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع السيناريوهات السابقة، كما أنه يستقر عند مستوى اعلى من مستواه في السيناريو الأساسي في نهاية المدة.



الشكل (13) سيناريو اصلاح متغير عرض النقد الواسع لأنموذج الدين الخارجي

المصدر: اعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

#### الخاتمة: أولاً: - الاستنتاجات

##### 1. استنتاجات الجانب التحليلي:

- أ. من خلال تحليل صدمات المديونية الخارجية للمدة (1990-2002) يتضح ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يساير الدورات الاقتصادية، ويتأثر بالصدمات ايجابياً او سلبياً بحسب نوع الصدمة ويعتبر أحد القنوات الناقلة للصددمات الخارجية. بينما يتأثر متغيري الانفاق العام وعرض النقد الواسع بالصدمات بشكل معاكس للدورات الاقتصادية ويعتبران من القنوات الناقلة للصددمات الخارجية.
- ب. يوضح تحليل صدمات المديونية الخارجية للمدة (2003-2017) ان الناتج المحلي يستمر بنفس التأثير تجاه الصدمات للمدة السابقة وان متغير عرض النقد الواسع ومتغير الانفاق العام يتأثران بالصدمات بشكل مساير للدورات الاقتصادية.
- ت. يعتبر متغير المديونية الخارجية من المصادر الرئيسة للصددمات الخارجية، وان أي تغيير يطرأ عليه يحدث تغييراً في المتغيرات الداخلية، مما يعني حدوث خلل في هيكل الاقتصاد العراقي وهذا يحقق فرضية البحث.

##### 2. استنتاجات الجانب التطبيقي (القياسي):

- أ. تشير دوال استجابة النبضة لأنموذج صدمة المديونية الخارجية الى ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي الى استجابة سلبية تتمثل بانخفاض متغير الناتج المحلي الإجمالي واستجابة ايجابية في متغير عرض النقد الواسع نتيجة للسياسة

التوسعية المعاكسة واستجابة سلبية لمتغير الانفاق العام. وهذه الاستجابة تعكس الاثار السلبية التي تتركها صدمة المديونية الخارجية على المتغيرات الداخلية وهذا ما يحقق فرضية البحث.

ب. يوضح تحليل نتائج مكونات التباين لإنموذج صدمة المديونية الخارجية أن هذه الصدمة تؤثر بشكل كبير على متغير عرض النقد الواسع ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، بينما يكون التأثير اقل من جانب متغير الانفاق العام، وهذا يعني أن الأولوية في تفسير أثر الصدمات الخارجية تعطى الى متغيري عرض النقد الواسع والناتج المحلي الإجمالي.

ت. يوضح السيناريو الأساسي وسيناريو الصدمة لإنموذج صدمة (المديونية الخارجية) للمدة (2018-2022) إن ارتفاع الدين الخارجي يؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الأمد القصير ثم يرتفع في الأمد المتوسط والطويل، بينما يرتفع كل من متغيري الانفاق العام وعرض النقد الواسع في حال عدم حصول صدمة وعدم تغير نهج السياسات الاقتصادية. اما في حال حدوث صدمة فيشير سيناريو الصدمة لإنموذج (المديونية الخارجية) الى ان حدوث صدمة مؤاتيه بنسبة تغير (10%) في المديونية الخارجية من شأنها ان تحدث تقلبات حادة في الناتج المحلي الإجمالي ويعاني كل من متغير عرض النقد الواسع ومتغير الانفاق العام تقلبات اقل حدة، مما يعني عدم استقرار اقتصادي وهذا في حال بقاء السياسة الاقتصادية دون تغيير أو اصلاح.

#### ثانياً: - التوصيات

1. اهتمام المختصين بالشؤون الاقتصادية المحلية والخارجية بدراسة موضوع الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات الخارجية بشكل خاص بشكل أوسع من خلال تناول متغيرات اقتصادية كلية مختلفة عن المتغيرات التي تناولها هذا البحث، بغية احتواء الأثار الاقتصادية التي تعكسها هذه الصدمات، فضلاً عن كون هذه الظاهرة تتعكس اثارها بشكل أوضح في الدول النامية كالعراق، ليستسنى لمتخذي القرار التوصل للمعالجات والحلول المناسبة لهذه الصدمات او التقليل من اثارها وتفايدها.
2. العمل على تبني سياسات اصلاح هيكلية تسعى الى تحقيق وتعميق الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد للحد من أثار الصدمات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد الواسع، والانفاق العام.
3. إعادة هيكلة النفقات العامة بما يضمن رفع الكفاءة الاستثمارية وترشيق النفقات الاستهلاكية وذلك من خلال العمل بواقعية والتركيز على حل عدة مشاكل تمنع من تنمية قطاع الاستثمار في العراق والمتمثلة ب تفعيل القطاع الخاص من خلال زيادة ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية بما يتناسب مع عمل البنك المركزي العراقي لزيادة الاحتياطيات الأجنبية، وتقديم منح مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار من خلال وضع خطط شاملة تتخللها عدة إصلاحات منها إعادة بناء البنى التحتية بالشكل الذي يمكن احتواء الاستثمارات فضلاً عن تدريب العمالة العراقية وتطويرها لزعجها في المشاريع الاستثمارية وبهذا نضمن التقليل من مشكلة البطالة، العمل على تشجيع المستثمرين من خلال تقديم دعوات لهم للاطلاع على وضع العراق واهم الجوانب الإيجابية فيه. وفي المقابل ترشيق النفقات الاستهلاكية والعمل على وضع سياسة الاستخدام الأمثل للنفقات العامة وتوجيه الانفاق العام لقطاعات الصحة والتعليم والخدمات نظراً لكونها تثمر نتائج مستقبلية كبيرة من شأنها ان تخلق عمالة ماهرة ومتدربة على المدى البعيد.
4. العمل على وضع سياسات إصلاحية مضادة لصدمة المديونية الخارجية المؤاتيه والتي تساهم في امتصاص أثر صدمة الدين الخارجي من خلال تنسيق عمل السياستين (المالية، والنقدية) بإحداث صدمة مؤاتيه معاكسة في متغير الانفاق العام وصدمتين مناوئتين معاكستين في متغير عرض النقد الواسع تعمل صدمة الانفاق العام على تقليل حدة التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي في الامد القصير والتي سببتها صدمة الدين الخارجي بينما تساهم صدمتي عرض النقد الواسع باستقرار نسبي أكثر لتلك التقلبات في الأمد المتوسط ويستقر الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى اعلى من مستواه في السيناريو الأساسي في نهاية المدة.

## أولاً: - المصادر العربية :

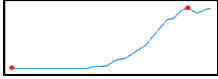
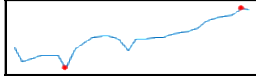

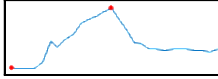
1. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة (2015).
2. حداد، حامد عبيد (2007)، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد (33).
3. عبد اللطيف، همسة قصي (2012)، علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام (2003)، مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت، العدد (14).
4. عبد، اياد حماد (2008)، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (1)، العدد (2).
5. الغريبي، أيسر ياسين والشيخ، علي عبد الله (2008)، مديونية العراق الخارجية الواقع والآفاق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (10).
6. القلعاوي، أسامة روبيين (1999)، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة دراسة قياسية تحليلية (1969-1996)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
7. محمد، سعودي (2014)، المرض الهولندي واشكالية الصدمات الخارجية المؤاتية بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة المدية، المجلد (2)، العدد (11).

## ثانياً: المصادر الإنكليزية:

1. Geithner, Timothy (2003), Fund Assistance for Countries Facing Exogenous Shocks, the Policy Development and Review Department, International Monetary fund.
2. Gujarati, D. N (2004), Basic Econometrics, 4<sup>th</sup> ed, New York, McGraw-Hill Companies mm, Inc.

## ملحق 1 البيانات السنوية للمتغيرات المستخدمة في البحث للمدة (1990-2017)

السنوات	الدين الخارجي DPET	الانفاق العام EXPN	الناتج المحلي الاجمالي GDP	عرض النقد الواسع M2
1990	91384	14179	78617888.1	24869.1
1991	464110	17497	28265405.2	35245.2
1992	1052604	32883	37477725.8	60371.8
1993	4005916	68954	48829665	117157.1
1994	26318970	199442	50711820.3	280378.6
1995	105699708	690784	51786921.8	778183
1996	79786980	542541	5749427.4	1098083.6
1997	108337679	605802	69704838.9	1248714.6
1998	128856420	920501	94001921	1652384
1999	169404660	1033552	110529589	1865366.3
2000	179059610	1498700	112208511.5	2223519
2001	193283871	2069727	114128642	2849598.1
2002	211776755	2518285	104917973	3672996.8
2003	226266128	4901961	66335848	6953420
2004	186021778	31521427	101788449	12254000
2005	148097000	30831142	103568449	14683617
2006	95422175	38806679	109368369	21080249
2007	93758000	39308348.5	111455813	26956000
2008	76947489	67277196.6	119802041	34919675
2009	75989598	55589721.1	124659542	45437918

60386086	132731012	70134201.8	67632836	2010
72177951	142696722	78757666.3	73275332	2011
75466360	161066280	105139575.7	75213000	2012
87679504	173273046	119127556.2	75479712	2013
90727801	178951406.9	112192125.1	69812284	2014
82595493	183616252.1	70397515	71079000	2015
88067169	208932109.7	67067437	62962298	2016
89441338	201059363.1	75490115	73153440	2017
				سلوك السلسلة

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المؤشرات السنوية.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس (2007=100)
- الأرقام بالمليون دينار

## الملحق (2)

القيم الاحتمالية لنتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فيلبس بيرون (p.p)

Variables	At Level			At First Difference		
	None	Intercept	Intercept and trend	None	Intercept	Intercept and trend
LM2	0.7539	0.9878	0.9798	(0.0237)**	0.0673	(0.0283)*
LGDP	(0.0243)**	0.9223	0.9332	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
LEXPN	0.5342	0.8008	0.6899	(0.0001)*	(0.0016)*	(0.0094)*
LX	0.3993	0.6882	0.6524	(0.0001)*	(0.0016)*	(0.0101)**
LOP	0.7854	0.6021	0.4763	(0.0001)*	(0.0023)*	(0.0120)**
LDEPT	0.817	0.421	0.438	(0.000)*	(0.007)*	(0.016)**

(\*)، (\*\*): تدل على أنها معنوية عند مستوى معنوية (1%، 5%) على التوالي.

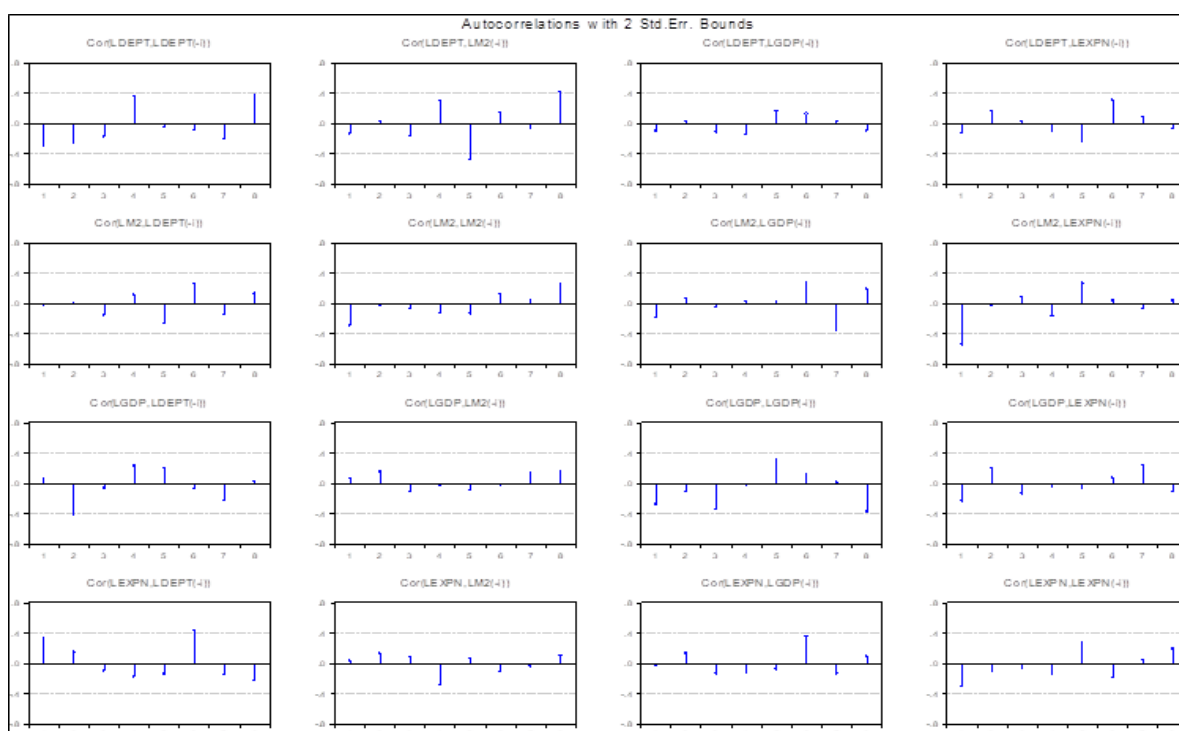
## الملحق (3)

نتائج اختبار (LM) الارتباط التسلسلي لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

انموذج الدين الخارجي			
VAR Residual Serial Correlation LM Tests			
Hypothesis: no serial correlation at lag or			
Sample: 1990 2017			
Included observations: 26			
Lags	LM-Stat	Prob	
1	34.35249	0.0049	
2	24.38229	0.0815	
3	14.77868	0.5409	
4	17.15089	0.3759	
5	11.90922	0.7502	
6	15.408	0.495	
7	8.330656	0.9384	
8	12.44827	0.7126	
Probs from chi-square with 16 df.			

## الملحق (4)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لأنموذج صدمة المديونية الخارجية





### الملحق (5)

تحليل دوال الاستجابة الدفعية المحفزة (IRF) لصدمة المديونية الخارجية

Period	LM2	LGDP	LEXPN
1	0.029936	0.07561	-0.10713
2	0.067818	-0.15931	0.000659
3	0.00377	-0.08607	-0.0856
4	-0.03681	0.077359	-0.0875
5	-0.07924	0.086096	-0.1394
6	-0.09236	0.072804	-0.14154
7	-0.07127	0.041408	-0.0811
8	-0.04667	-0.02283	-0.01603
9	-0.03141	-0.03539	0.018051
10	-0.01961	-0.0255	0.03187

المصدر: الملاحق (2، 3، 4، و5) اعداد الباحثون اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)